منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
ISLAMIC WORLD EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION
ORGANISATION DU MONDE ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE

المبادئ التوجيهية لإعادة فتح المؤسسات التعليمية في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

الخميس 14 مايو 2020

www.icesco.org
facebook https://www.facebook.com/ICESCO.Ar/live

المبادئ التوجيهية لإعادة فتح المؤسسات التعليمية في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

الخميس 14 مايو 2020

تـقــديــم

تَضعُ الإيسيسكو **الحقُّ في التعليم** وحمايتَه في صدارة أولوياتها التربوية، كما تدعمُ جهودَ جميع الدول الأعضاء لتمكين مواطنيها كافّةً دون استثناءٍ من التمتع بهذا الحق.

وإذا كان الأمّيُّون الذين حُرِمُوا حقَّ التعلُّم قد ناهز عددُهم قبل الجائحة مليارَ أمّي في العالم، ربعهم من الشباب وأغلبهم من مُواطِني الدول الأعضاء في الإيسيسكو، فإنّ إغلاق المدارس توقّياً لعدوى الإصابة بكوفيد-19 تسبَّب في تفاقُم ظاهرة الحرمان من التعليم وفي بروز تهديدٍ جدّيٍّ لحقّ أزْيدَ من مليارٍ ونصفٍ من المتعلمين حول العالم في التعليم المنتظم والجيد. وثلث هؤلاء هم أبناء الدول الأعضاء في الإيسيسكو.

وقد سارعت الإيسيسكو، مع بداية انتشار الجائحة وإغلاق المؤسسات التربوية في الدول الأعضاء، إلى وضع خطةٍ استثنائيةٍ عاجلة وإقرارِ آلياتِ عملٍ بديلةٍ ومَرِنة تُتيح للإدارة العامّة بقطاعاتها وإداراتها ومراكزها المتخصصة مواصلةَ بل تكثيفَ دعمها للدول الأعضاء رغم تقييدات الحجر الصحي. وذلك من خلال توفير المشورة الاستراتيجية والفنية لِلمساعَدَة في تطوير السياسات الوطنية الملائمة لهذا الوضع الطارئ، وتوزيع المعدّات التقنية على الدول الأكثر احتياجاً لتمكين سكان مناطقها الداخلية والفئات الأشدّ هشاشة من مواصلة التعلم عبر المذياع والتلفاز والهواتف المحمولة والوسائط السمعية الرقمية، والتشجيع على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي ضماناً للحق في التعليم مع احترام تدابير التباعد الاجتماعي.

وفي إطار هذا التوجّه التضامني الداعم للدول الأعضاء في الظروف الحالية الصعبة التي يمرّ بها العالم كافةً، تضع الإيسيسكو لفائدة صنّاع القرار ومخططي السياسات التربوية والتربويين بمختلف فئاتهم «**دليل المبادئ التوجيهية لإعادة فتح المؤسّسات التعليمية في الدول الأعضاء**». ويعالج **دليل المبادئ التوجيهية** الذي يتميز بسلاسة أسلوبه ومرونة توجيهاته وقابليتها للتكيف مع مختلف السياقات، القضايا الرئيسة ذات العلاقة بالتدابير المناسبة في ظل الجائحة مثل عدم التمييز، والتعامل مع الاكتظاظ في سياق الالتزام بالتباعد الاجتماعي، وتدريب المعلمين على استخدام الوسائط الرقمية وتقنيات المعلومات والاتصال، وإشراك المعْنِيِّين الأساسيين (شبكات الأساتذة وجمعيات الآباء)، والترابط بين الحقوق (الحق في الصحة والنظافة والمياه والتطهير والغذاء)، وخصوصيات المدارس القرآنية، والتحديات التي تواجهها النساء والفتيات.

كما يتناول الدليل مسألة في غاية الأهمية تتعلق بانعكاسات الجائحة على الوضع النفسي لأطراف العملية التعليمية من مدرّسين وإداريين وطلاب وأولياء. وحيث إنّ الصحة النفسية شرط ضروري لنجاح العملية التعليمية وبناء مجتمعات آمنة ومزدهرة، فإنّ مِن شأن الاستهداء بتعاليم ديننا الحنيف واستلهام عناصر القوة والثبات من ثقافات مجتمعاتنا أن يَشحذا العزائم ويزيدا قدرة الجميع على مواجهة هذه الأزمة والتخلص من آثارها السلبية، لنواصل مسيرتنا في بناء مجتمعاتنا التي نريد. وهو ما يستوجب من المؤسسات التعليمية عدم الاكتفاء بدورها الأكاديمي المحض ومزيد الاهتمام بتحقيق الرفاه النفسي للمتعلمين.

الدكتور سالم بن محمد المالك

المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على الحق في التعليم

تعمل الإيسيسكو، في إطار خطتها التربوية، على دعم وحماية الحق في التعليم الجيد والمنصف والشامل مدى الحياة لجميع الأفراد، مُوليَة عناية كبيرة للفئات الأشد هشاشة مثل اللاجئين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والفتيات وسكان المناطق الريفية والنائية. وتنبني رؤية الإيسيسكو التربوية على قيم الجودة والشمول والتعلم مدى الحياة لتقوية الأفراد وبناء مجتمعات المعرفة.

وفي حين كانت دول العالم، ومنها دول العالم الإسلامي، تواصل بذل جهودها الحثيثة من أجل توفير تعليم يتّسم بالجودة والإنصاف والشمول، انسجاماً مع الهدف الإنمائي الرابع لعام 2030 الخاص بالتعليم، ظهرت جائحة كوفيد-19 لتعصف بالعالم وتتسبّبَ في إغلاق المدارس في أغلب الدول، وتشكّل بذلك تهديدا غير مسبوق لحقوق الأطفال والشباب في التربية والحماية والرفاه.

وقد أدّى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى التضييق على حق جميع الأطفال والشباب بل الكبار أيضاً في التعليم. وعلى سبيل التذكير، فإنّ الحق في التعليم هو جزءٌ لا يتجزّأ من حقوق الإنسان الكونية التي أقرّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وكما نصّ على ذلك البند 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في تعليقه العام رقم 13 حول الحق في التعليم (1999). وتنص جميع هذه الإعلانات والمواثيق الدولية على إتاحة التعليم للجميع وخصوصا الفئات الأكثر تهميشا، دونما تمييز على أيّ أساس مثل العرق ولون البشرة والجنس واللغة والدين والسياسة والرأي والانتماء القومي أو إلى جماعة والفقر والأصل أو أي وضع آخر. كما يقرّ البند 28 من اتفاقية حقوق الطفل حق الطفل في التعليم على قدم المساواة. والتزاماً بهذه القواعد والمبادئ، وفّرت الإيسيسكو لفائدة الدول الأعضاء عددا من المبادرات التربوية المهمة في مواجهة انعكاسات أزمة كوفيد-19 على قطاعاتها التربوية، وهي تعمل الآن على مساعدتها من أجل تأمين عودة آمنة إلى المؤسسات التربوية.

وفي إطار هذا التوجّه، تقدّم الإيسيسكو للدول الأعضاء وثيقة استراتيجية توجيهية للتخطيط للمنظومات التعليمية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

الإطار القانوني

تقر جميع الدول الأعضاء في الإيسيسكو القوانين الدولية المتعلقة بالحق في التعليم.

يجب إعادة فتح المدارس لضمان حق المتعلمين في التعليم مع احترام حقهم في الصحة والسلامة والتغذية. ومن شأن احترام هذه الحقوق كافة وفي آن واحد أن يطرح عددا من التحديات في عملية إعادة فتح المدارس.

يجب إعادة فتح المدارس لضمان حق المتعلمين في التعليم مع احترام حقهم في الصحة والسلامة والتغذية. ومن شأن احترام هذه الحقوق كافة وفي آن واحد أن يطرح عددا من التحديات في عملية إعادة فتح المدارس.

إعادة فتح المدارس ومسألة الحق في التعليم

يُنظَر إلى إعادة فتح المدارس، في ما يتعلق بالأطفال والشباب، من زاوية ضمان الحق في التعليم، وهو ما يُتيح برمجة ورصد السياسات الحكومية المتبعة بشأن العدالة الاجتماعية وعدم التمييز. ولضمان نجاعة الإجراءات الخاصة بإعادة فتح المدارس، يجب إعداد مخطط تواصلي محكم. فالتواصل الفعال في الوقت المناسب مع المَعنيّين الرئيسيّين ونشر المعلومة بكل شفافية ووضوح ودقة يكتسيان أهمية بالغة في تأمين ظروف النجاح لهذه العملية الدقيقة. وتشجع الإيسيسكو بقوة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات بشأن تقنيات المعلومات والاتصال ووسائط التعليم الرقمي لتحقيق التعليم الشامل مع مراعاة إجراءات التباعد الاجتماعي المتخذة.

إعادة فتح المدارس بناء على معايير التنفيذ والتقييم: المقبولية والنفاذ والإتاحة والتكييف إضافة إلى معيار الصحة النفسية

إعادة فتح المدارس بناء على معايير التنفيذ والتقييم: المقبولية والنفاذ والإتاحة والتكييف إضافة إلى معيار الصحة النفسية

إن الغرض من المعايير الأربعة الأولى هو توفير إرشادات للسلطات المختصة تستعين بها في عملية إعادة فتح المؤسسات التعليمية، مع ضرورة محاربة التفاوتات التعليمية الحالية والقبلية أثناء التقييم الأولي والوسيط واللاحق.

المعايير :

- **المقبولية :** تتعلق المقبولية بالجودة والسلامة والرفاه ومحتوى التعليم وطرائقه. ويحتاج تنفيذ خطة إعادة فتح المدارس إلى تعاون وثيق بين السلطات اللامركزية وجمعيات آباء الطلاب لقياس مستوى المقبولية ومراقبتها وتحسينها.
- **سهولة الوصول:** يقتضي هذا المعيارُ إزالة كل العراقيل البدنية والمادية للعودة إلى المدرسة. وعلى سبيل المثال، إذا كان ارتداء الكمامات الواقية مفروضا على الطلاب من الأطفال والشباب وعلى المعلمين، فذلك يقتضي التأكد من قدرة الطلاب والمعلمين على الحصول عليها مجانا. ثُم إن الدول مدعوة إلى التفكير في أفضل السبل لإدارة الاكتظاظ في الأقسام في سياق المباعدة الاجتماعية، وفي كيفيات الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابتكار أنظمةِ وبرامج ذات مصداقية للتقييم الموضوعي والتقييم الذاتي، وفي كيفية تيسير استفادة الطلاب من المعدات المعلوماتية وتسهيل ارتباطهم المجاني بشبكة الإنترنيت.
- **التوافر :** وهي قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها لبناء عدد كافٍ من المدارس في إطار القضاء على جميع أشكال التمييز، وزيادة قدرة الآباء على اختيار نوع التعليم المقدّم لأبنائهم. وفي سياق

إعادة فتح المدارس، ينبغي للدول أن توفر الظروف الملائمة لذلك في جميع المدارس وتتأكد من تطبيق تدابير الصحة والسلامة المناسبين. مثلا، هل سيشتغل المعلمون من مراكز عملهم، بغض النظر عن المنطقة أو البيئة (حضرية أو ريفية)؟ هل ستتوفر ظروف الصحة والنظافة؟ هل تتوفر في المدرسة مراحيض للفتيات والفتيان؟ هل توجد كمياتٌ كافية من الصابون فيها؟ وهل ستوزع الكمامات على الطلاب وأطر الإدارة والمعلمين مجانا؟

- **قابلية التكيف:** يندرج هذا المعيار في إطار تحقيق الإنصاف والسلامة أثناء فتح المدارس. ويُمكّن تكييفُ النظم التعليمية من ممارسة الحق في التعليم أيّاً كانت الظروف. ويفتح تطبيق هذا المعيار السبيل أمام التفكير في كيفية استفادة الأطفال من الحق في التعليم (كيف يمكن تكييف العرض التعليمي للأطفال العاملين والرُّحل واللاجئين؟) للحؤول دون حرمان جميع فئات الأطفال والشباب من حقهم في التعليم. وبعبارة أوضح، ينبغي أن يكون الهدف من التكييف تمكين جميع الأطفال من العودة إلى مدارسهم أيا كانت العقبات أو خصوصيات المدرسة (مدرسة قرآنية مثلا) أو طبيعة المنطقة التي يعيشون فيها.

ونظرا للوضعية الاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب جائحة كوفيد-19، والتحديات غير المسبوقة التي يواجهها الطلاب والمعلمون والآباء، تمت إضافة معيار خامس هو «الصحة النفسية». وهو يهدف إلى دعم المجموعة التعليمية في إعادة بناء نفسها لضمان الصحة العقلية والسلوكية والعاطفية لكل أعضائها.

توصيات مبنية على الإطار المفاهيمي للمعايير الأربعة

المقبولية

(اللوائح والقوانين الوطنية والسياسات، وبناء المدارس وإعادة فتحها، والحرية في بناء المدارس، وتمويل المدارس الحكومية، والتمويل الحكومي للمدارس الأهلية، ومعايير التوظيف والأهلية لممارسة مهنة التعليم، وحقوق الشغل، وحريات الانتماء النقابي، والمسؤوليات المهنية، والحرية الأكاديمية).

ينبغي أن نبني منظومة قوية لتعليم عمومي جيد ومجاني وشامل. ولتحقيق هذا المبتغى، يجب توفير التمويل اللازم، من خلال الاستثمار المكثف في القطاعات الاجتماعية وإيقاف تنفيذ السياسات واللوائح التي تفرض التقشف وتؤدي إلى تخفيض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وإلى تقليص الاستثمار في المدارس الحكومية، بما يؤدّي في الأخير إلى خصخصة التعليم.

إلى جانب ضرورة معالجة التحديات القائمة بسبب البنية التحتية التعليمية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تواجه مبادرات التعليم عن بعد، فإنه من الضروري أيضاً معالجة مشكل الأمن المعلوماتي والحفاظ على الخصوصية عند تصفح الإنترنيت واستخدام الوسائل التكنولوجية والخدمات الرقمية. كما يجب التأكد، عند اتخاذ الإجراءات الخاصة باستخدام وسائل التعليم عن بعد، من شمولها لجميع الأشخاص، وضمان وصولهم إلى المنصات الملائمة، وتوفير الاتصال بالأنترنيت وتدريب أطر التعليم وتكييف أعباء العمل وباقي بنيات التدريس في صيغ متعددة. ومن الضروري كذلك الانتباه إلى جميع الجوانب التي من شأنها أن تضمن تعليما جيدا للجميع.

ويجب أن يدعم استخدام المنصات الرقمية معايير أمن البيانات والبرامج الحرة وكل أنواع الآليات التي تكفل استخداما ملائما وآمنا وعاما لجميع الطلاب والمجموعات المدرسية.

إن من واجب الحكومات إعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بالمشاركة، مع احترام حقوق كل المواطنين. كما ينبغي لها أن تراجع القوانين واللوائح المتعلقة بالتعليم لجعله أكثر مرونة وملاءمة مع السياق. فعلى سبيل المثال، لا تعتمد بعض الهيئات التنظيمية مساقات التعليم عن بعد في بعض الدول.

ومن الضروري كذلك استثمار الموارد المالية بشكل أمثل في وضع السياسات التعليمية والإجراءات التي تسعى لضمان إعادة التكييف وتجويد المدارس. فإعادة فتح المدارس مع التقليص المحْكم لخطر العدوى وضمان الحق في التعليم للجميع إجراءاتٌ تحتاج إلى تمويل مناسب.

وبناء عليه، يجب ألاّ تعتمد الاستثمارات الكبرى سياسة التخفيضات والتقشف على المدى المتوسط، لما لذلك مِن تأثير في القطاعات الاجتماعية. بل على العكس من ذلك، ينبغي الاستثمار في هذه القطاعات باعتبارها ركيزة من ركائز انتعاش الاقتصاد. وتعد اليونيسيف و برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي واليونسكو من الشركاء المحتملين للدول الأعضاء.

يجب احترام الحق في التعليم عند صياغة الشراكات مع القطاع الخاص بشأن وضع سياساتِ جديدة حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنظمة التعليمية وتعزيز التعلم عن بعد بما يضمن تعليما منصفا وشاملا.

سهولة الوصول

(الشمولية والمجانية، ضمان الوصول الآمن إلى المؤسسات التعليمية، الحضور المؤكد، حرية الوالدين في الاختيار، الحرمان من إمكانية الوصول بدافع تمييزي، معاملة تفضيلية تُيسر الوصول، معايير القبول، الاعتراف بالشهادات الأجنبية)

توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تتكفّل الدول الأعضاء بتوفير التعليم في حالات الطوارئ لجميع السكان المتضررين، وفقا للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي ودون أي شكل من أشكال التمييز.

مِن أوْكَد ما يتعيّنُ القيامُ به إنصافُ المدرّسين بصفتهم ركيزة من ركائز العملية التعليمية، حيث يجب القطع مع الممارسات التي تقلّل من قيمتهم المجتمعية وتبخس مجهوداتهم. وفي هذا السياق، تتجلى ضرورة توفير تدريب بيداغوجي وثقافي لهذه الفئة لتصبح فاعلا أساسيا في التنشئة الاجتماعية وإيجاد بيئات تعليمية تشاركية، وكذا ضمان الاستقرار الوظيفي والرواتب والأمن للمدرّسين.

فضلا عن ذلك، يجب العمل على محاربة التمييز واللامساواة داخل المؤسّسات وخارجها، عن طريق وضع سياساتِ تناهض التمييز وتكفل الحماية، لاسيّما فيما يخصّ الأسر المعوزة وضحايا العنف واللامساواة، كما هي، في بعض دول العالم، حالُ الأسر المنحدرة من السكان الأصليين والسود وكذا النساء.

لضمان تطبيق إعادة الهيكلة هذه بشكل مسؤول يحترم جودة التعليم وجميع الحقوق الأساسية، نوصي بإشراك جميع عناصر الأسرة التربوية من عائلات وطلاب وتربويين، بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية والأمانات التربوية، وتوفير معايير توجيهية لاتخاذ القرارات بخصوص إعادة فتح المدارس (ما يجب فعله وما لا ينبغي فعله)، وإشراك كل المعنيّين بشكل ديمقراطي.

في الوضع الراهن، أصبحت محاربة التمييز أمرا ضروريا. فهذه الظاهرة ليست مجرّد نتاج للتفاوت في إمكانية الولوج للتعليم بسبب تفشي جائحة كورونا، بل هي أيضا نتيجة للتفاوتات الاجتماعية والفوارق في مدى الاستفادة من أبسط الخدمات.

التـوافـر

(المعايير الدنيا، احترام التنوع، لغة التدريس، التوجيه والمحتوى، النظام المدرسي، حقوق المتعلمين)

كيف يمكن تنظيم الفصول الدراسية المكتظة بشكل يضمن الإبقاء على مسافة الأمان واحترام معايير التباعد الاجتماعي خلال ساعات الدراسة؟ يمكن تحقيق هذه الغاية بتطبيق نظام اللامركزية في النظام التعليمي وإعطاء صلاحيات أكثر للسلطات المحلية.

في ظل حالة الطوارئ والحجر الصحي التي نعيشها، نؤمن بضرورة اتخاذ إجراءات مرنة تسمح بالعمل وفق تقويم مدرسي مرن واقتراح أنشطة تكميلية تضمن إشراك الأسر والمجتمع المدرسي.

تهتم العديد من الأنظمة التعليمية بالعلامات والنتائج اهتماما مفرطا على حساب تدريب الطلاب على سبل ضمان عيش كريم. فالأزمة الحالية التي نعيشها تدفعنا إلى إعادة التفكير في الزمان والمكان والموارد المتوفرة، وإدراك الحاجة إلى تحويل التركيز إلى البيداغوجيا، وضرورة التمهل، وتكييف عملية التدريس والتعلم حسب حاجات المتعلمين، وإعادة تكييف العمليات التعليمية من أجل الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية وتداخل التخصصات. فضلا عن ذلك، يشكل قرار إعادة فتح المدارس فرصة لتعزيز الحوار والتفكير النقدي كأدوات بيداغوجية تسهم في بناء متعلمين مستقلين يتوفرون على أدوات ومعارف من شأنها تحسين ظروفهم المعيشية. وقد حان الوقت لتحسين البعد الخاص بالعلاقات التربوية، من خلال تجارب ديمقراطية قائمة على الحوار والاتفاقات المشتركة، بحيث أضحت تقوية أواصر المجتمع واعتماد مبدأ الديمقراطية في المدارس وبث روح المسؤولية الجماعية في الأسر والطلاب لإعلاء شأن التعليم ضرورة ملحة على درب تحسين نجاعة المشاركة المجتمعية في التعليم وابتكار سبل جديدة من أجل تعليم بانٍ لمجتمعات المعرفة.

ضمان توفير الخدمة الشاملة لجميع الطلبة المسجلين في المدارس. ويستحسن أن تتكون هذه المواد من أغذية طازجة قليلة المعالجة بغية المحافظة على الإمداد الأسبوعي من حصص الفواكه والخضروات والدرنات والجذور مع إعطاء الأفضلية للمواد التي تتمتع باستدامة أكبر. وينبغي أن تكون الأولوية لاقتناء السلع الغذائية باستمرار من الزراعة العائلية؛ وللمشتريات المحلية والعقود القائمة مع موردي الأغذية، بما في ذلك الزراعة العائلية التي يمكن تكييفها من أجل المحافظة على استمرار التوزيع الفردي للمواد الغذائية. كما يتعين التقيد بتوصيات ميثاق ميلان.

يجب إعادة فتح المدارس بشكل آمن يتلاءم مع الاستجابة الصحية الشاملة لكوفيد-19 في كل دولة مع اتخاذ جميع التدابير المعقولة لحماية الطلبة والأطر والمدرّسين وأسرهم. ويجب مراعاة العوامل الوبائية وقدرات الصحة العامة والرعاية الصحية والكثافة السكانية ومدى الالتزام بالتباعد الاجتماعي في كل منطقة قبل إعادة فتح المدارس. ويجب إعادة فتح المدارس تدريجيا وعلى مراحل ابتداء من المناطق ذات النسبة الأدنى من انتقال الفيروس والخطر الأدنى. ويتعين على المناطق التي لا تتقيد بهذه التكييفات أن تعمل على إدخال تحسينات قبل فتح المدارس.

وبُغية ضمان إعادة الهيكلة بشكل مسؤول يحترم جودة التعليم وجميع الحقوق الأساسية، ندعو أيضا إلى إشراك المجتمع المدرسي كافة: الأسر والطلبة ومهنيّي التعليم والهيئات التنظيمية وأمانات التعليم. ويجب تقديم توجيهات واضحة بشأن معايير اتخاذ القرار فيما يخص فتح المدارس (ما يجب وما لا ينبغي فعله) في ظل مشاركة ديمقراطية.

ومن المهم في كل شبكة تعليمية ومدرسية اختيار معايير قدرة المدرسة على مواصلة العمليات التعليمية بشكل آمن للحد من المخاطر، مثل التباعد الاجتماعي (بمعنى آخر، حجم القاعة الدراسية مقارنة بعدد الطلبة) والمياه ومرافق وممارسات الصرف الصحي والنظافة الصحية. ويتعين على السلطات قبل فتح المدارس توفير الظروف الملائمة للشبكات المدرسية التي لا تستجيب لهذه المعايير.

ومن الضروري أيضاً ضمان عدد أكبر من وسائل النقل المدرسي للأطفال للمحافظة على التباعد الاجتماعي بينهم وللمهنيين الذين يعملون في هذه الخدمة الأساسية. وقبل فتح المدارس، يتعين على السلطات توفير الظروف الملائمة في خدمات النقل التي لا تستجيب لهذه المعايير.

يجب استئناف سياسات التغذية المدرسية، خاصة من خلال توفير المنتجات الطازجة (طبيعية) والعضوية التي قد تكون نفدت خلال فترة الحجر الصحي، مع أولوية اقتنائها من المنتجين الصغار والزراعة العائلية الإيكولوجية.

ونؤكد أهمية تنظيم الجداول الزمنية من أجل التعويض عن الساعات المدرسية وكذا الأنشطة الخاضعة للإشراف التي يمكن إنجازها خارج الساعات المدرسية على شاكلة ما أنجز مع الطلبة الذين يواجهون ظروفا صحية لا تسمح لهم بالحضور إلى المدرسة وأولئك الذين لم يتمكنوا من متابعة حصص التعلم عن بعد بسبب عدم توفر الوسائل.

لا وجودَ لشيء اسمه «فقدان التعلم»، لأن التعليم هو عملية اكتساب للثقافة، حيث تبني كل مادة دراسية هذا الاكتساب على طريقتها. لذلك، فإن إجراء عمليات تقييم واسعة النطاق لا يعد طريقة ملائمة لإعادة الطلبة إلى المدارس لأنها لا تضمن أيَّ نتائج موثوقة، بالإضافة إلى ترسيخها للتمييز. ومن الضروري أن يستأنف الطلبة الدراسة عند عودتهم إلى الفصول الدراسية من حيث توقفوا، كما يجب إغناء المحتوى وبناء تعليم مراع للسياق من شأنه تعزيز علاقة وطيدة بين المدرّس والطالب ومعالجة تجربة الأفراد المشاركين في العملية التعليمية خلال فترة الحجر الصحي.

يجب توفير الرعاية النفسية والاجتماعية والغذائية والصحية وخدمات الاستقبال للطلبة ومهنيّي التعليم.

قابلية التكيف

(الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، الأطفال العاملون، أطفال الشوارع، الأطفال اللاجئون، الأطفال المحرومون من حريتهم، أطفال المدارس القرآنية)

عند إعادة فتح المدارس، يجب مراعاة حاجات الفئات الأشد ضعفا وهشاشة. ويجب تلبية احتياجاتهم الخاصة من خلال سياسات الدولة والإصلاحات وتخصيص التمويل الملائم.

وعلى نفس المنوال، لا يمكن إغفال ضرورة ضمان الحق في الحياة والصحة للفتيات والفتيان المحرومين من حريتهم (في نظام التربية الاجتماعية). وبسبب ارتفاع مؤشر إمكانية انتقال فيروس كوفيد-19، سيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع كبير في خطر العدوى داخل وحدات التربية الاجتماعية (السجون)، أخذا بعين الاعتبار عوامل من قبيل عدم السماح بالاكتظاظ وضمان سلامة هذه الوحدات والتقيد بالحد الأدنى من إجراءات النظافة الصحية والصرف الصحي، والعزل السريع للأفراد المحتمل إصابتهم بالمرض وتوفير فرق طبية كافية. كما ينصح بتطبيق التدابير الاجتماعية والتربوية في بيئة مفتوحة (الحرية الخاضعة للإشراف والخدمة المجتمعية) ومراجعة القرارات المتعلقة بالحجر الصحي.

وبداية، يجب إبعاد المجموعات عالية المخاطر مثل المسنين والأشخاص الذين يعانون من أمراض سابقة.

الرفاه، الصحة النفسية والعقلية

توجد حاجة ملحّة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لسلسلة الفاعلين في التربية وبناء أنظمة قادرة على الصمود في حالة الطوارئ.

ويجب تلبية الحاجة إلى تدابير التخطيط التي تراعي الآثار العاطفية والنفسية بعيدة الأمد الناجمة عن إجراءات احتواء كوفيد-19. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ في الماضي إغفال القضايا الصحية في البيئة التعليمية بسبب التقشف وتخفيضات الموازنة. وسيتعين على الدول خلال هذه الجائحة وبعدها دعم قضايا الصحة النفسية والعقلية في سياساتها وتوفير الخدمات والإرشادات والموارد لدعم الصحة النفسية والعقلية للطلبة والمدرّسين خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها بسبب الحالة الاستثنائية والتوتر والخوف الذي عاشوه.

تُركز القيم الإسلامية بشكل كبير على الصحة النفسية والعقلية للإنسان وطمأنينته. لذلك، يعتبر نشر القيم الإسلامية بين الطلبة والمدرّسين دعامة أساسية لهذه الصحة من شأنها تحسين قدرة الإنسان على مواجهة الكوارث والأزمات.

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
ISLAMIC WORLD EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION
ORGANISATION DU MONDE ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE

شارع الجيش الملكى - حي الرياض
ص.ب. 2275 - ر.ب. 10104
الرباط - المملكة المغربية

الهاتف : 52 60 56 537 (212)
الفاكس : 12/13 60 56 537 (212)

www.icesco.org